كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

محاضرات في مقياس التربية والتكوين في الجزائر

د . تالي جمال

عنوان الماستر: علم اجتماع التربية اسم الوحدة: أساسية الرصيد: 5 المعامل: 2

المحاضرة العاشرة: الإصلاحات التربوية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة.

بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ماي 2000

" إن الإصلاح الذي نشرع فيه اليوم، يتمثل في عمل طويل النفس فهو كعملية بذر في أرض خصبة يقوم بها الأجداد للأجيال. إنها عملية متواصلة و جهد دائم لمواكبة التطور المستمر لمجتمعنا و للعالم من حولنا " **مقتطفات من كلمة رئيس الجمهورية**

أ,الإطار المرجعي العام للنظام التربوي:

- التاريخ العريق للجزائر
- بيان 1 نوفمبر 1954
- الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة, الإسلام, العروبة و الامازيغية
- الطابع الديمقراطي, العلمي و الإنساني العالمي

ب. المحاور الكبرى للإصلاح:

- تحسين نوعية التأطير
- التحوير البيداغوجي
- إعادة تنظيم المنظومة التربوية

إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية مع حلول سنة 2001

- قرار مجلس الحكومة في شهر أفريل 2002
- بداية الإصلاح الهيكلي تربوي بيداغوجي 2004/2003
- وثيقة وزارة التربية الوطنية تحت عنوان مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية في أكتوبر 2003

- العمل بفكرة مشروع المؤسسة بداية السنة الدراسية 2007/2006 المنشور رقم 153 المؤرخ في 5 جوان 2006

د.مواطن التغيير :

- تنظيم الوظائف، الأستاذ، التلميذ، المتعاملين
- تنظيم العلاقات بين أفراد الجماعة التربوية
- تنظيم المصالح :أمانة، مديرية الدراسات، استشارية التربية، المقتصدية
- تنظيم الشعب: بتقنين التنظيمات التربوية
- تنظيم وتنشيط أعمال خلايا التفكير و البحث و تفعيل دور النوادي العلمية و الثقافية
- تنظيم الهياكل:ضمان الأمن، النظافة، تحسين وتجميل مختلف مرافق المؤسسة

ثالثا:إصلاحات تربوية جذرية لمدرسة الألفية:

أ. تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

جرى، في13 ماي 2000، تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، بحضور رؤساء الأحزاب السياسية ورؤساء مؤسسات الدولة؛ مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني والمجلس الدستوري وأعضاء الحكومة ورئيسها ووسائل الإعلام المختلفة، أشرف السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية في حفل رسمي على تنصيب اللجنة بخطاب مطول اعتمد فيه أسلوبا علميا راقيا، وأردف خطابه برسالة مهمة مكتوبة سلمت للأعضاء اللجنة، التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي: تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير

التربوي بشكل خاص؛ السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي؛ إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

ومما قاله في خطابه:"....إن التربية ترهن مصير الآتي من الأجيال وفي نفس الوقت تطور مجتمعنا وانسجام توازنه كما ترهن التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لوطننا وكذا شعاع شخصيتنا ثقافتنا في العالم."[i]

وقد تُوِّجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلاً معمقا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الاختلالات التي أفرزتها. وشكل هذا الملّف موضوعاً لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطلبها تطبيقها وضبط الآجال.

إن تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم (CNRSE) برئاسة بن زاغو؛ اللجنة المكونة من الأكاديميين والمثقفين وممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية و المجتمع المدني، فإن التقرير النهائي الذي تم على أساس المعلومات الميدانية التي جمعتها اللجنة الوطنية للبرامج (CNP) التي تخضع لها المجموعات المتخصصة في المواد(GSD) ، لم تنفذ توصياتها أبدا ، و ذلك على ما يبدو، بسبب طبيعته التي اعتبرت مفرطة في الحداثة([ii]).

ب. مهمة اللجنة:

مهمة اللجنة وأعضائها حددها المرسوم الرئاسي رقم 101-2000 المؤرخ في 09 ماي 2000 حيث تنص المادة الثانية منه على تكليف اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية

والتكوين المهني والتعليم العالي ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم.

ج. رسالة المهمة:[iii]

- التحقق في إطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج الايجابية المسجلة منها والسلبية مع تحليل أسبابها العميقة وآثارها.
- تحليل التحديات الجديدة التي لا بد أن تواجهها، وتحديد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التفتح والمساهمة في تنمية الوطن، والتكيف مع عالم يتسم بتنامي تطور المعارف وتسارع التحولات والتغيرات الثقافية والعلمية والتكنولوجية.
- اقتراح الإجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي ومجاني.
- التأكيد على الظروف الكفيلة بضمان النجاح، لأكبر عدد من التلاميذ على أساس قدراتهم بوضع آليات من شأنها التقليل من الرسوب والتسرب، مع التكفل بالتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو من ذوي القدرات المتميزة.
- اقتراح اختبارات تساعد على حل إحدى المشاكل الرئيسية المتعلقة بغايات محددة وتنظيم التعليم ما بعد الأساسي في إطار منسجم شامل ومتكامل.
- دراسة الوسائل التي تساعد على تجديد جذري للمحتويات والمناهج البيداغوجية، والعمل على جعل التلاميذ في منأى عن التأثيرات ومحاولة التغرير الإيديولوجي أو السياسي، بحيث يهدف هذا الإصلاح إلى تكوين مواطن يكتسب علما ومنهجا سلوكيا وآداب التعايش مع الغير.
- اقتراح مشروع بعيد المدى يتناول إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

- دراسة الترتيبات المناسبة قصد إدماج تعليم اللغات في مختلف مراحل المنظومة التربوية لتمكين الطلبة من جهة والوصول المباشر الى المعارف العالمية وتسهيل الانفتاح على ثقافات أخرى بتساوق ناجح بين مختلف شعب التعليم الثانوي والتكوين المهني والتعليم العالي.
- تحديد الظروف واقتراح ما يستلزم من إدماج التكنولوجيات الجديدة في المنظومة التربوية وخاصة تلك المتعلقة بالإعلام والاتصال والإعلام الآلي.
- اقتراح منظومة فعالة ومستقرة لتكوين وتقييم مكونين بالتساوق مع وضعيتهم القانونية.
- توخي اللجنة في تفكيرها الاستناد دوما الى مرجعية قوامها المبادئ والقيم الأساسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة والتسامح والسلم و الديمقراطية وحب الوطن والتفتح على العالم وهي القيم التي لا بد أن تكون قاعدة صلبة ينبني عليها نشاط المدرسة الجزائرية.
- الاستعانة بأي شخص كفئ ومؤهل لا سيما خبراء المنظمة العالمية للتربية والثقافة اليونيسكو وخبراء المنظمة العربية للتربية والثقافة الاليسكو.
- اقتراح كل الحلول التي من شأنها أن تحقق التقدم والتطور.

ج.صدور تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وردود الفعل:

حرصا على تحقيق إصلاح تربوي حقيقي يلبي تطلعات المجتمع الجزائري من التقدم والازدهار، ونظرا للمهمة التي كلفت بها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتي قدمت في آخر دورة لا في مارس 2001مشروع تقريرها العام، وإذا كان هذا التقرير تضمن جوانب ايجابية عديدة في شكل اقتراحات تقنية في مسائل

متعددة مثل رفع مستوى التعليم ومواجهة التحديات العالمية وتحسين وضعية المدرسين وا إحداث آليات جديدة لتطوير النظام التربوي.....الخ

فانه تضمن أيضا اقتراحات ذات صبغة حضارية إيديولوجية تتعارض واختيارات الشعب الجزائري ـ حسب بعض النخب ــ وقيمه التي نص عليها الدستور؛ على أن اللغة الوطنية هي العربية وان الإسلام دين الدولة، ومن بين الاقتراحات التي أججت الصراع الإيديولوجي وأثارت الجدل بين النخب التي نقلت الصراع من الحقل السياسي إلى الحقل التربوي، إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي وجعلها لغة التدريس لبعض المواد في التعليم الثانوي والتقني.

ونشير هنا إلى انه وبعد صدور التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، سجلت الساحة السياسية والفكرية والتربوية ردود أفعال كبيرة، وسجالا بين النخب المعربة والنخب المفرنسة، حول ماهية الإصلاحات وتوجهاتها، فنجد وزير التربية السابق علي بن محمد قد وجّه نداءا إلى الأسرة التربوية، يتضمن لائحة وطنية تربوية من اجل مدرسة جديدة أصيلة ومتفتحة يعلن فيها الموافقون على ما يلي:[iv]

إن المدرسة الجزائرية ملك للأمة وهي أداتها الاستراتيجية الأولى لبناء مستقبلها عبر أجيالها الفتية، وترسيخ معالم وجودها التاريخي، وصيانة رموز استقلالها الوطني أرضا وفكرا، وصناعة آليات ازدهارها الاقتصادي، وتقدمها الاجتماعي، ورقيها العلمي والثقافي، ومن هنا فانه لا يمكن أن تقرر نوعية توجهاتها الكبرى، وطبيعة منطلقاتها العامة، والأهداف السياسية لخططها الا إرادة الأمة، المعبر عنها بكل شفافية ووضوح، من خلال مؤسساتها الشرعية، وبعد الاستشارة الو اسعة للقاعدة العريضة من المربين والمعلمين والأسر عبر جمعيات أولياء التلاميذ والتنظيمات المدنية العاملة في الميدان، من نقابات واتحادات وجمعيات.....

إن تعريب المدرسة الجزائرية مكسب وطني وتاريخي، تحقق بموجبه واحد من أقدم وأهم مطالب المقاومة الشعبية، والحركة الوطنية، وانه لا يمكن قبول التنازل عنه أو التراجع عن أي جانب من جوانبه، وان تعليم أية امة لأبنائها بلغتهم الوطنية لهو واحد من الأدلة القاطعة على ممارستها الفعلية لسيادتها القومية.

إن وجوه الضعف المسجلة في منظومة التربية والتعليم والنقائص الملاحظة فيها تعود لأسباب هيكلية معروفة، والى عوامل موضوعية، والى ما يعانيه المربون والمكونون من إهمال ونقص في توفير ما ينبغي لهم من الرعاية المادية والمعنوية، وقد تم تشخيص هذه الاختلالات كلها، أكثر من مرة، وتم توصيفها بكل دقة، وبذلك تسقط حجج المعقدين الواهية التي تتجه في كل مناسبة، إلى إلصاق تلك النقائص باللغة العربية. والتربية الإسلامية.

ويصيف بن محمد بلهجة رافضة "..إننا نرفض بقوة؛ كل مشاريع الإصلاحات التربوية التي تتنكر للثوابت الوطنية، وفي مقدمتها مرتكزات الهوية الجماعية للأمة وهي:الوطنية الجزائرية والديانة الإسلامية، و اللغة العربية، كما نرفض رفضا باتا كل ربط للمنظومة التعليمية الجزائرية بمشاريع الهيمنة الاستعمارية المجسدة في شكل ما سمي بالشراكة الفرنسية الجزائرية في المجالات التربوية."[٧]

فتدريس اللغات الأجنبية بوصفها روافد تثري نهر الثقافة الوطنية المتدفق وتصب فيه بكل ما تحمله من ثمار المعرفة، ومكاسب العلم والتكنولوجيا التي يعج بها العالم المتقدم، ولكننا نرفض منح الاحتكار للغة الفرنسية، ونرفض اعتبارها لغة تعليم لأية مادة من مواد البرنامج الدراسي، سواء في ذلك المرحلة الأساسية أو المرحلة الثانوية ومن هنا فانه لابد من منح الأولياء حرية الاختيار المطلقة بين اللغة الانجليزية واللغة لفرنسية، لتكون إحداهما اللغة الأجنبية الأولى، والمساواة بينهما في الحجم الساعي والمستوى الدراسي الذي يبدأ فيه تدريسهما في المرحلة الابتدائية. ان المكانة

العالمية للغة الانجليزية هي التي تفتح لأبنائنا أبواب التفتح الحقيقي على العالم ولذلك فإننا نشجب المواقف التي تزعم أن الفرنسية أقرب إلينا.

هـ . تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين:

وذلك بواسطة الأمر رقم09/03، المؤرخ في 13 أوت2003، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 76/35 ، المؤرخ في 16 أفريل 1976، والمتضمن تنظيم التربية والتكوين.

ومن أهم ما جاء به هذا الأمر:

- إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة،
- فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم، عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.

وقد جرى بعد صدور هذا الأمر، على المستوى التنظيمي، إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل ثلاث أطوار، هما:

- طور التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات،
- طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات،

و- صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية:[vi]

ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 08-04، المؤرخ في 23 جانفي2008. وهو النص التشريعي، الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية.

ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها، على الخصوص:

- ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية،
- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق.
- عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد.
- التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن.

ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في الحركة الدءوبة للعولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها، فيما يلي:

- تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.
- ضمان التكوين على المواطنة.
- انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة العلوم والثورة الرقمية العالمية.
- إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي.
- تثمين وترقية الموارد البشرية.

أما التعليم العالي فقد عرف تعديلات على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق الإصلاح التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20أفريل 2002، سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة إعداد ووضع أرضية لإصلاح شامل للتعليم العالي (LMD) بحيث يمثل بنية التعليم العالي المستلهمة من

البنيات المعمول بها في البلدان الانجلوسكسونية، والمعممة في البلدان المصنعة، تتمثل هذه البنية حول ثلاثة أطوار للتكوين يتوج كل منها بشهادة جامعية.

الطور الأول بكالوريا+ثلاث سنوات، يتوج بليسانس(أكاديمية–مهنية)

الطور الثاني بكالوريا + خمسة سنوات، يتوج ماجستير(أكاديمية –مهنية)

الطور الثالث بكالوريا + ثمان سنوات، يتوج بدكتوراه.

و لا تزال المنظومة التربوية الجزائرية إلى حد الآن تجري تعديلات على نظمها التربوية قصد التحسين من المردود التربوي و الرفع من مستواه([vii]).

ز.رسالة المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات[viii]:

تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله، والتكيف معه والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية.

وبهذه الصفة تسعى التربية إلى تحقيق الغايات الآتية:

- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر، وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية، ووحدة التراب الوطني.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية ، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني، في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والديني والثقافي.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية.

- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.
- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة، بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل، والتضامن واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف ايجابية لها صلة على الخصوص بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية.

س.مهام المدرسة:

لعل مهام المدرسة في مجتمع لا تتغير بتغير النظام الذي يكفل وجودها وا إنما تتغير الطرائق والأهداف والغايات، والواقع أن عناك مهام جديدة أصبحت مطلبا للمجتمع الجزائري يسعى إلى تلبية وا إشباعه من التربية عن طريق المدرسة.

فتغير الفلسفة التربوية نتج عنه تغير في المقاربة التي تسعى المدرسة من خلالها إلى تحقيق أهدافها، وبالانتقال من بيداغوجيا الأهداف إلى بيداغوجيا الكفاءات، أصبح المتعلم محورا للعملية التعلمية التعليمية ومشاركا نشطا وفاعلا ومتفاعلا، والمعلم مجرد موجه ومشرف ومرشد.

وفي إطار غايات التربية التي تكلمنا عنها سابقا، تضطلع المدرسة الجزائرية بمهام **التعليم والتنشئة** الاجتماعية **والتأهيل**. وهنا نتساءل أين وظيفة التربية؟ واذا كانت المدرسة تربي ولا تعلم، فمن يربي أبناءنا؟

لا شك أن الوظيفة التربوية للمدرسة لم يتم التنازل عنها، لكن أصبحت عملية مشتركة بين المدرسة ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن طريق التنشئة الاجتماعية، حيث تقوم المدرسة في مجال **التعليم** بضمان تعليم ذو نوعية يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام. وكذا معارف نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة.

ومن ثمة يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يأتي[ix]:

- ضمان اكتساب التلاميذ معارف في مختلف مجالات المواد التعليمية وتحكمهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية بما يسهل عمليات التعلم والتحضير للحياة العملية.
- إثراء الثقافة العامة للتلاميذ بتعميق عمليات التعلم ذات الطابع العلمي والأدبي والفني، وتكييفها باستمرار مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمهنية.
- تنمية قدرات التلاميذ الذهنية والنفسية والبدنية، وكذا قدرات التواصل لديهم واستعمال مختلف أشكال التعبير اللغوية منها والفنية والرمزية والجسمانية.
- ضمان تكوين ثقافي في مجالات الفنون والآداب والتراث الثقافي.
- تزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة ومتينة ودائمة ، يمكن توظيفها بتبصر في وضعيات تواصل حقيقية وحل المشاكل بما يتيح للتلاميذ التعلم مدى الحياة والمساهمة فعليا، في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذا التكيف مع المتغيرات.
- ضمان التحكم في اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، وأداة اكتساب المعرفة في مختلف المستويات التعليمية، ووسيلة التواصل الاجتماعي، وأداة العمل والإنتاج الفكري.
- ترقية وتوسيع تعليم اللغة الامازيغية.
- تمكين التلاميذ من التحكم في لغتين أجنبيتين على الأقل للتفتح على العالم، باعتبار اللغات الأجنبية وسيلة للاطلاع على التوثيق والمبادلات مع الثقافات و الحضارات الأجنبية.
- إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في محيط التلميذ، وفي أهداف التعليم وطرائقه والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية، منذ السنوات الأولى للتمدرس.

- منح جميع التلاميذ إمكانية ممارسة النشاطات الرياضية والثقافية والفنية والترفيهية والمشاركة في الحياة المدرسية والجماعية.

أما فيما تعلق بمهام المجرسة في مجال **التنشئة الاجتماعية** فهي تقوم بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتدادا لها، وذلك بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الإنسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع، ومن ثمة يتعين على المدرسة القيام بما يأتي:

- تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة بتلقينهم مبادئ العدالة والانصاف وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات والتسامح واحترام الغير والتضامن بين المواطنين.
- منح تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى التلاميذ بإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية وبحملهم على نبذ التمييز والعنف وعلى تفضيل الحوار.
- توعية الأجيال الصاعدة بأهمية العمل باعتباره عاملا حاسما من اجل حياة كريمة ولائقة والحصول على الاستقلالية، وباعتباره على الخصوص ثروة دائمة تكفل تعويض نفاذ الموارد الطبيعية وتضمن تنمية دائمة للبلاد.
- إعداد التلاميذ بتلقينهم آداب الحياة الجماعية وجعلهم يدركون أن الحرية والمسؤولية متلازمان.

أما في مجال **التأهيل الاجتماعي** فتقوم المدرسة بتلبية الحاجات الأساسية للتلاميذ وذلك بتلقينهم المعارف والكفاءات الأساسية التي تمكنهم من :

- إعادة استثمار المعارف والمهارات المكتسبة وتوظيفها.
- الالتحاق بتكوين عال أو مهني أو بمنصب شغل يتماشى وقدراتهم وطموحاتهم.
- التكيف باستمرار مع تطور الحرف والمهن، وكذا مع التغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، والابتكار واتخاذ المبادرات.

- استئناف التلاميذ لدراستهم أو الشروع في تكوين جديد بعد تخرجهم من النظام المدرسي وكذا الاستمرار في التعلم مدى الحياة بكل استقلالية.

رابعا.قراءة في الإصلاحات التربوية:

إن الإصلاح الحقيقي الذي تنشده الأمة هو الإصلاح الذي ينطلق من قيمها وتوجهاتها ويسعى لإحداث التغيير الايجابي في مكونات النظام التعليمي، وليس الإصلاح الشكلي الذي يكتفي بالجوانب المظهرية المتعلقة بحذف نشاط أو إضافة نشاط جديد، أو حصره في المسألة اللغوية، أو ترسيم صيغة تنظيمية مغايرة لما هو قائم، فالإصلاح الحقيقي هو الذي يعنى بالتدقيق في صياغة الأهداف الكبرى ووضع التصور العملي لتجسيدها والارتقاء بمستوى العاملين في المنظومة التربوية، وإعادة تصميم بناء المناهج وانتقاء المضامين وفق قدرات المتعلمين ومستجدات العصر، وتحديث الوسائل والطرائق والنظم.

والحقيقة أن مسألة الإصلاح و حتى تكون ناجحة و ناجعة لابد أن تكون نابعة من ذات المجتمع و قيمه و عاكسة لشخصية أبنائه و لذلك فإن الإصلاحات الفوقية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لم تجد صداها على مستوى القاعدة. و قد أرجعت الأسباب إلى خطأ في التطبيق نتيجة التسرع في إجراء الإصلاحات إضافة إلى عدم تهيئة المعنيين بتنفيذها و توضيح كيفية إجراء هذا التنفيذ.

ويمكن أن تعزى هذه السلبيات في الإصلاح إلى عدة عوامل:

-قرار الإصلاح قرار سياسي أكثر منه اقتصادي.

-عدم تهيئة الطلبة والأساتذة لهذا التغيير.

-عدم تحديد الوسائل التقنية و البيداغوجية التي تساعد على تحقيق هذا الإصلاح.

ويمكن تفسير تلك الانتقادات التي وجهت للإصلاحات الأخيرة وما أفرزته من ظواهر سلبية، -من الناحية السوسيولوجية- لا يمكن تفسيره إلا من خلال عامل المقاومة، مقاومة هذه الإصلاحات من قبل المعنيين بها و ذلك عن طريق ظهور بعض الإشكالات في المنظومة التربوية كالتسرب و العنف هذا من قبل التلاميذ، أما من قبل المعلمين و الأستاذة فإنهم يمارسون المقاومة السلبية و ذلك من خلال

تضخيم العلامات و تسهيل الامتحانات و ترك الفرصة للتلاميذ للغش في الامتحانات خاصة في البكالوريا، و هذا بتواطؤ مع الإدارة الملزمة بتقديم تقرير في آخر السنة عن حصيلتها التعليمية و من الضروري أن تكون إيجابية،والسؤال المطروح لماذا كل هذا التمييع لمنظومتنا التربوية؟ وأي مفهوم للإصلاح تم تبنيه حتى أصبح الواقع ما هو عليه؟.إن القضية تتعلق بكيفية المعالجة التي جاءت بقرار فوقي و ليس استجابة لحاجة اجتماعية الأمر الذي سيبقي المنظومة التربوية على حالها إلى أن يتنبه أصحاب القرار إلى ضرورة إعادة النظر في سياساتهم و جعلها تتماشى و تطلعات من يمثلونهم.

خاتمة:

لقد تبين من خلال تناولنا للمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، تجربة الأمة الحضارية في التربية والتعليم وكيف كان الدين موجها لحركة الثقافة، لم تكن التربية والتربية والتعليم قضية سياسية يوما، بل كانت قضية اجتماعية بحتة يلتف بها المجتمع أفرادا وجماعات، تمويلا وتدريسا ورعاية.

كما يتضح جليا أن التربية والتعليم المرتبط بثوابت الأمة وانتماءاتها الحضارية، حتى وان افتقرت مؤسساته وقلت موارده وضعفت مناهجه، وهجره علماءه يشكل حصنا منيعا أمام كل محاولات الطمس والتشويه، وحتى بتلك المواصفات استطاع المقاومة والوقوف ندا للذّد ضد أقوى الإمبراطوريات الاستعمارية وأخبث سياساتها.

كما يمكن القول إن النظام التربوي في الجزائر لم يولد بعد الاستقلال فقط، بل ولدت مرجعياته بولادة المجتمع نفسه ووجهت ببطولاته وانجازاته عبر التاريخ، والتي أخرجت للعالم أعظم ثورة تحريرية، فلسفته وأهدافه وغاياته لم تختلف عبر الزمن، لكن تغيرت أدواته فقط.

فالمدرسة ارتبطت بالمأسسة مع الاستعمار الفرنسي، وكان مسعى جزأرتها تحديا وطنيا وحضاريا على اعتبار الهدف المنشود والأدوار التي أنيطت بها، وعلى الرغم من أنها أصبحت شأنا من شؤون الدولة تنظيما وتمويلا وغايات وأهداف فقد بقيت بنفس مستوى الروابط القائمة بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والدولة، لقد ظل التعليم التقليدي في المساجد والزوايا والكتاتيب يمارس أدواره حتى نهاية السبعينات أين تم توحيد التعليم، وإعطاء هامش منه يخص التعليم القرآني والمرحلة التحضيرية للمدرسة.

فالمدرسة هدفها الأساس إنتاج **الوحدة** ، والعمل على **بناء** سياسي للمعنى، وخلق جماعة **متعايشة** فيما بينها لها الرغبة في **العيش المشترك** في جو من **التسامح**، وهي بالفعل إذا ما نظرنا إلى الفلسفة التربوية التي تنطلق منها منتوج

للتعددية السياسية، وأصبحت المؤسسة الأولى لإنتاج قيم **الديمقراطية** من بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

إن الوظيفة البرمجية للمدرسة تعمل على انتقاء المعارف وتنظيمها في شكل مجزوءات يتم عبرها وضع الفرد ضمن نظام **متوافق ومتكيف** مع النظام الاجتماعي القائم والمنشود، ولعل الذي يعطينا فهما أعمق لإشكالية العلاقات السلطوية في المدرسة والقيم التي تعمل على غرسها في المتعلمين، هو السوسيولوجيا السياسية للمدرسة.

فاميل دور كايم ينظر الى الدور الوظيفي للمدرسة من خلال العمل على توحيد أبناء الوطن الواحد وتقسيم الاجيال وفق متطلبات التضامن العضوي، أي وفق التقسيم الاجتماعي للعمل، فالمدرسة تساهم ايجابيا في التلاحم الاجتماعي والبناء الحضاري، وتقيم الانسجام والاستقرار والتوازن الاجتماعي، وتحافظ على الاندماج ضد قوى التشتت، وضد التوترات الاجتماعية، عن طريق تمرير قيم التي ينادي بها المجتمع، وترسيخ الدولة في وعي كل مواطن.

الحقيقة أن مسألة القيم تخترق جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسات السياسية، لأنه لا يمكن لاي رابط أو أي قاعدة أو أي سلوك اجتماعي أن يخرج عن ضرورة التقدير والتقويم، فالمجتمع بما يمتلكه من آليات يحدد قواعد دقيقة للسلوك المرغوب وغير المرغوب، وأنظمة متعددة المستويات للثواب والعقاب، بحيث يمارس سلطة قهرية على الأفراد ليجعلهم خاضعين متكيفين مع المثل العليا والقيم التي ينادي بها.

فالقيم هي مبادئ من أجل إصدار حكم؛ مبادئ تفرض ذاتها على الأفراد، ففكرة القيم بهذا المعنى تقع في قلب التحديات التربوية كون النظام التعليمي وحده من يمتلكالقدرة على إنتاجها وإعادة إنتاجها بما يضمن لنا صورة واضحة عن الحاضر والمستقبل مع الحفاظ على الماضي بإرثه الثقيل.

إن المدرسة بصورتها الحالية تضمن تصورا دقيقا عن مواطن الغد، بفضل نظام قيمي مناسب للنظام السياسي التعددي ومتوافق مع ما يقتضيه اقتصاد السوق من قيم ومتطلبات من الأفراد، ومرتبط بالإسلام دينا وبالعربية والأمازيغية لغة، وبالتاريخ والماضي الحضاري للمجتمع الجزائري، مع التفتح على العالم من خلال تعليم اللغات الأجنبية، وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في التربية والتعليم، والاستفادة من أحدث التقنيات في مجال الاتصال والتكنولوجياته.